نحو ابن السراج (ت316هـ) عند المرادي(ت749هـ) دراسة تحقيق وتقويم

م.م. حيدر فرحان عبد
جامعة واسط/ كلية التربية الاساسية

المقدمة

الحمدُ لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الانبياء والمرسلين نبينا محمد 6 . وعلى آله وصحبه اجمعين.

وبَعدُ :

ترك لنا ابن السراج تراثا ضخما في علوم العربية وهذا التراث له منزلة عظيمة عند النحاة، فقد أكثروا النقل عنه لسعة مادته وشهرة مؤلفه أبي بكر بن السراج،. وقد جمع ابن السراج أبواب النحو والصرف وأخذ مسائل سيبويه ورتبها، واختصر فيه أصول العربية، وضم إليه مقاييسها، حتى قيل فيه: "ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله".

والملاحظ أن من مصنفاته ما عني به العلماء من بعده وتعهدوه، بالشرح ،لذا تنوعت أنماط النقل الخطأ عن ابن السراج ، وتعددت أسبابه ، وأصاب فَهمَ نصوصه بعض القصور والخلل . والحقّ أنّ أي مؤلَّفٍ يمرُّ عليه الزمن، ويتناوله الدارسون بالمناقشة والردّ، لابُدَّ أنْ تتعرض نصوصه الى الوهم في الفَهم، والخلل في النقل فـ" لكلِ نسخةٍ من كتابٍ ظروفٌ خاصّةٌ ، يسلم معها النص أو لا يسلم من الزيادة ، والنقص ، والتحريف . فالكتب التي يكثر نسخها ، وتَتَعدَّدُ جهاتُ روايتها تتعرّضُ عادةً لما لا تتعرض له الأخرى من أسباب التغيير ، والتبديل ؛ لتفاوت القائمين عليها في كل ما يتعلق بها "

لذا عزمت وبعد التوكل على الله ان اختار موضوع بحثي الموسوم بـ**((نحو ابن السراج (ت316هـ)عند المرادي . دراسة تحقيق وتقويم .))**

وتأتي أهمية هذا الموضوع من حيث :

1- إنَّه دراسة للعالم ، وأرائه النحوية في مؤلفات النحاة ، تحقيقاً، وتقويماً وصولاً الى معرفة الكيفية التي فُهِمَ بها ابن السراج أولاً ، ومن ثمَّ نصُّه ثانياً في التراث النحويّ اللاحق .

2- إنَّ بعضاً من هذه الآراء المعزوة خطأً إلى ابن السراج ، قد شاعت في الدرس النحوي ، ومازالت كذلك ، ويُدَرَّس بعضها للطلبة .

وبعد ، فهذا بحث تلمس صاحبه فيه طريق السلامة ولابد في طول الطريق من عثرات وزلات، فأسال الله ان يلهمنا الرشد والصواب، ويجنبنا سوء القول والعمل بفضل منه ورحمة، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، قول تعالى:- (إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً) الكهف/30.

1- الاسم الموصول

ذكر المرادي (ت749هـ) في كتابه (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (إذا حذف العائد المنصوب بشرطه ففي توكيده والعطف عليه خلاف: أجازه الأخفش والكسائي، ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة. واتفقوا على مجيء الحال منه إذا كانت متأخرة عنه نحو: هذه التي عانقت مجردة، أي: عانقتها مجردة، فإن كانت الحال متقدمة –نحو هذه مجردة عانقت– فأجازها ثعلب ومنعها هشام)(1) ونسب ذلك الى ابن السراج ،ثم عدت ودققت النظر في المسائل المنسوبة الى ابن السراج ولم لقف على هذه المسألة لا في الاصول في النحو ولا الموجز في النحو ..

(اي) الموصولة

ذكر ابن هشام (ت 761هـ) في كتابه اوضح المسالك الى ألفية ابن مالك : (قال ابن السراج موجها قول الكسائي بالمنع ما معناه: إن أيا وضعت على العموم والإبهام، فإذا قلت: يعجبني أيهم يقوم، قلت: يعجبني الشخص الذي يقع منه القيام كائنا من كان، ولو قلت: أعجبني أيهم قام، لم يقع إلا على الشخص الَّذي قام فأخرجهما ذلك عما وضعت له من العموم:) [1] ونسب ذلك الى ابن السراج ،ثم عدت ودققت النظر في المسائل التي ذكرها ابن السراج ولم اقف على هذه المسألة لا في الاصول ولا الموجز في النحو، قال ابن السراج: (وقد توصل "أي" بالابتداء والخبر، وقد يحذف المبتدأ من اللفظ ويؤتى بالخبر، فإذا كانت كذلك وكانت مضافة بنيت على الضمة في كل أحوالها، كقولك: اضرب أيهم أفضل، واضرب أيهم قائم، ومثل ذلك قراءة الناس: {ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ} 2 لأنك لو وضعت "الذي" ههنا كان قبيحًا، إنما تقول: "الذي هو قائم" فإن قلت: "الذي قائم" كان قبيحًا،

فإن قلت: اضرب أيهم في الدار واضرب أيهم هو قائم واضرب أيهم يأتيك، نصبت لأنك لو وضعت "الذي" ههنا كان حسنًا) [2] .

كما ذكر ابن السراج قال:" والبناءُ مذهب سيبويه والمازني وغيرهما من أصحابنا" [3] كما أنّ الأنباري، والرضي قد جعلا رأي سيبويه اختيار أكثر النحاة [4].

وقد اثبت الدكتور مازن عبد الرسول سلمان جواز النصب في (أي) عند سيبويه إذا أضيفت وحُذف صدر صلتها ، بل إنه يجعلها لغة جيدة . ويرى لها وجهاً في القياس [5].

2-دخول الالف واللام على الاسم الممنوع من الصرف

ذكر المرادي (ت749هـ) في كتابه توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ((اذا أضيف أو تبع "أل" يكون باقيا على منعه من الصرف، وهو اختيار جماعة، وذهب جماعة منهم: المبرد، والسيرافي، وابن السراج إلى أنه يكون منصرفا مطلقا "وهو الأقوى" واختار الناظم في نكته على مقدمة ابن الحاجب أنه إذا زالت منه علة فمنصرف نحو بأحمدكم، وإن بقيت العلتان فلا، نحو "بأحسنكم) [6].

قال ابن السراج : (اعلم أنَّ معنى قولهم: اسمٌ منصرفٌ، أنّه يُراد بذلك إعرابه بالحركات الثلاث والتنوين، والذي لا ينصرف لا يدخله جرٌّ ولا تنوينٌ؛ لأنَّه مضارعٌ عندهم للفعل، والفعلُ لا جرَّ فيه ولا تنوين، وجرُّ ما لا ينصرف كنصبه، كما أنَّ نصبَ الفعل كجزمه، والجرُّ في الأسماء نظيرُ الجزم في الفعل؛ لأنَّ الجرَّ يخصّ الأسماء، والجزمَ يخصّ الأفعال، وإنّما مُنِعَ ما لا ينصرف الصرفَ؛ لِشبههِ بالفعل، كما أُعرِبَ من الأفعال ما أشبه الاسم، فجميعُ ما لا ينصرف إذا أُدخِلَت عليه الألفُ واللامُ أو أُضيفَ، **جُرَّ في موضع الجرّ**، وإنَّما فُعِلَ به ذلك؛ لأنّه دخَلَ عليه ما لا يدخل على الأفعال وما يُؤمَن معه التنوين، ألا ترى أنَّ الألفَ واللامَ لا يدخلان على الفعل، وكذلك الأفعال لا تُضاف إلى شيء، وإنَّ التنوينَ لا يجتمع مع الألف واللام والإضافة، وأصولُ الأسماء كلّها الصرف، وإنّما في بعضها تُرِكَ الصرف)) [7] .

وعدَّدَ ابنُ السراج العللَ المانعة لصرف بعض الأسماء وجعلها تسعة علل، أُشتُرِطَ فيها تحقّق علّتين مختلفتين في الاسم الواحد لمنعه من الصرف، أو علّة واحدة تقوم مقام علّتين.

ويُقال: لماذا أُلزِمَ وجود علّتين لمنع الصرف، ألا تكفي علّة واحدة- من دون أن تقوم مقام علتين- في كلّ الأسماء الداخلة في هذا الباب، لتكون مشمولة بهذا القياس الذهني؟

قال الرضي في الجواب عن هذا السؤال: ((إنَّما أُحتِيجَ في هذا الحكم إلى كون الاسم فرعاً من جهتين، ولم يقتنع بكونه فرعاً من جهة واحدة؛ لأنَّ المشابهة بالفرعية مشابهة غيرُ ظاهرة ولا قويّة، إذ الفرعيّة ليست من خصائص الفعل الظاهرة، بل يُحتاج في إثباتها فيه إلى تكلّف.. وكذا إثبات الفرعية في الأسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر، فلم تكفِ واحدة منها إلا إذا قامت مقام اثنتين)) [8] .

3-الجملة الواقعة خبرا

ذكر المرادي (ت749هـ) في كتابه توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ذهب ابن السراج إلى أنه إن وقع خبر المبتدأ جملة طلبية، فهو على تقدير "قول" فالتقدير عنده في المثال الذي ذكرناه: زيد مقول فيه: اضربه، تشبيها للخبر، بالنعت، وهو غير لازم عند الجمهور في الخبر، وإن لزم في النعت، وفرقوا بين الخبر والنعت بأن النعت يقصد منه التمييز، فيجب أن يكون معلوما قبل الكلام، والخبر يقصد منه الحكم، فلا يلزم أن يكون معلوما قبل الكلام)[9].

وبعد تدقيق المسألة فيما قاله ابن السراج لم أجد نصّاً لابن السراج بهذا اللفظ و المعنى وانما وجدت ابن السراج يتحدث عن الخبر بشكل واسع ومفصل اذ افرد له عنوانا مستقلا ،وشرح موضوعه بصورة لا نجدها عند سيبويه و المبرد اذ قال : ((حقُّ خبر المبتدأ إذا كان جملة أن يكون خبراً كاسمه يجوز فيه التصديق والتكذيب، ولا يكون استفهاماً ولا أمراً ولا نهياً وما أشبه ذلك، ممّا لا يُقال فيه صدقت ولا كذبت، ولكنَّ العرب قد اتّسعت في كلامها، فقالت: (زيدٌ كم مرّةً رأيته)، فاستجازوا هذا لمّا كان (زيدٌ) في المعنى والحقيقة داخلاً في جملة ما استُفهِمَ عنه؛ لأنَّ الهاء هي (زيدٌ)[10].

فيتحصّل من جميع ما تقدّم أنَّ خبر المبتدأ عند ابن السراج أحد أربعة أشياء: إمَّا الاسم، أو الفعل، أو الظرف، أو الجملة [11].

ويلاحظ على تصنيف ابن السراج هذا أنَّه ترك الاشارة الى شبه الجملة الجار والمجرور؛ لاقتناعه باندراجها في ضمن الظرف

وأعلن ابنُ السراج أنَّ الخبرَ لابدَّ من أن يكون أحد هذين القسمين، فإن لم يكن واحداً منهما فالكلام محال.

أمَّا النحاة الذين جاؤوا بعده فلم يختلف بعضهم معه في تقسيم الخبر على قسمين، بل اختلفوا معه في تسمية كلّ قسم منها، فقد ركّزوا على الجانب الشكلي للتركيب، فقالوا: إنَّ الخبرَ مفرد، وجملة، وشرحوها بما يقترب ممّا شرحه ابنُ السراج [12].

4-خبر الجملة (الظرف والجار والمجرور)

ذكر المرادي (ت749هـ) في كتابه : ((توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك)الخبر الجملة إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا، قال العطار "تتمة" قال المرادي: قال بعض المتأخرين في الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبرا أربعة مذاهب.

أحدها: أنهما من قبيل المفردات فيكون العامل فيها اسم فاعل،

الثاني: أنهما من قبيل الجملة فيكون العامل فيهما فعلا نحو كان أو استقر أو يستقر وهذا مذهب جمهور البصريين.

الثالث: يجوز أن يكونا من قبيل المفرد وأن يكونا من قبيل الجملة وهو اختيار بعض المتأخرين.

الرابع: أنهما قسم برأسه وهو مذهب ابن السراج))[13] .

ونسب ذلك الى ابن السراج ثم عدت ودققت فيما قاله ابن السراج ولم اقف على هذه المسألة **وغيرُ صحيح** ما نَسَبَهُ المرادي وابو حيان [14] الى ابن السراج من أنَّه جعل الظرف والجار والمجرور قسماً برأسه في تقسيمه الخبر، وأنَّهما ليسا من قبيل المفرد، أو من قبيل الجملة [15]، بل اتضح فيما تقدم أنَّ ابن السراج أدرج الظرف والجارّ والمجرور في الضرب الأول من الخبر، وهو المبتدأ في المعنى، وهو الذي حُذِفَ وقام مقامه الظرف والجارّ والمجرور، ويؤكد ذلك إعلان ابن السراج بأنَّ الخبر: إمَّا أن يكون هو الاول في المعنى، أو يكون غيره ويظهر فيه ضميره، أو يُقدّر.

قال ابن السراج: (وضرب يحذف منه الخبر، ويقوم مقامه ظرف له وذلك الظرف على ضربين: إما أن يكون من ظروف المكان، وإما أن يكون من ظروف الزمان. أما الظروف من المكان فنحو قولك: زيد خلفك، وعمرو في الدار. والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما، كأنك قلت: زيد مستقر خلفك، وعمرو مستقر في الدار، ولكن هذا المحذوف لا يظهر لدلالة الظرف عليه واستغنائهم به في الاستعمال. وأما الظرف من الزمان

فنحو قولك: القتال يوم الجمعة، والشخوص يوم الخميس، كأنك قلت: القتال مستقر يوم الجمعة أو وقع في يوم الجمعة، والشخوص واقع في يوم الخميس فتحذف الخبر وتقيم الظرف مقام المحذوف، فإن لم ترد هذا المعنى. فالكلام محال؛ لأن زيدًا الذي هو المبتدأ ليس من قولك: "خلفك" ولا في الدار شيء؛ لأن في الدار ليس بحديث وكذلك خلفك وإنما هو موضع الخبر.

وخبر المبتدأ عند ابن السراج أحد أربعة أشياء: إمَّا الاسم، أو الفعل، أو الظرف، أو الجملة [16] . ويلاحظ على تصنيف ابن السراج هذا أنَّه ترك الاشارة الى شبه الجملة الجار والمجرور؛ لاقتناعه باندراجها في ضمن الظرف. علم: أنك إذا وصفت النكرة في

5- مسألة (كفى بالله)

ذكر المرادي(ت749هـ) في كتابه الجنى الداني في حروف المعاني : ((وأجاز ابن السراج في " كفى بالله " وجهاً آخر، وهو ان يكون فاعله ضمير المصدر المفهوم من كفى أي: كفى هو، أي: الأكتفاء.)) [17].

وبعد ان دققت النظر فيما قاله ابن السراج لم اجد المسألة بل وجدت ان ابن السراج له رأي يختلف تماما عن الذي ذكره المرادي

قال ابن السراج :(قالوا: كفى بالله والمعنى: كفى الله، لأنه لا فعل إلا بفاعل، وزيد فاعله إذا قلت: أكرم بزيد، لأن زيدًا هو الذي كرم، وإنما لزمت الباء هنا الفاعل لمعنى التعجب) [18].

وعند اجراء موازنة بين النصين نرى ان النص الذي ذكره المرادي يكون فاعل (كفى) ضمير المصدر ، اما النص الموجود في كتاب الاصول في النحو فيكون فاعل (كفى)التعجب .

والذي يبدو لي ان الرأي الذي ذكره المرادي هو لإمام النحاة سيبويه: (إنما هو "كفى الله" والباء زائدة ، والقياس يوجب أنْ يكون التأويل: "كفى كفايتي بالله" فحذفَ المصدر لدلالة الفعل عليه، وهذا في العربية موجود) [19] .

وقد خالف ابن السراج سيبويه في إجازة عمل حروف الجر الزائدة ، فذهب سيبويه إلى إعمال حروف الجر الزائدة ، وذهب ابن السراج إلى عدم إعمالها فقال سيبويه ، وقد نسب القول للخليل : (((كفى بالله شهيدا بيني وبينكم) ، إنما هي : كفى الله، ولكنك لما أدخلت الباء عملت ، والموضع موضع نصب ، وفي معنى النصب ، وهذا قول الخليل

رحمه الله))[20] ، وقد ذكروا . سيبويه ومن تابعه . أنها زوائد إلا أنها تدخل لمعان ، فمن ذلك: ليس زيد بقائم ، أصل الكلام : ليس زيد قائما ، ودخلت الباء لتوكيد النفي ، وخص بها النفي دون الإيجاب ،ومن ذلك: ما من رجل في الدار ،إذ دخلت (من) لتبين أن الجنس كله منفي ، وأنه لم يرد القائل أن ينفي رجلا واحدا ، وقولهم (كفى بالله)، قال سيبويه : ((إنما هو: (كفى الله) والباء زائدة))[21] .

فيما لم يجز ابن السراج إعمال الحروف الزائدة ، التي يسميها (الملغاة) فقال: ((وحق الملغي عندي أن لا يكون عاملا ولا معمولا فيه حتى يلغى من الجميع، وأن يكون دخوله كخروجه لا يحدث معنى غير التأكيد ، وهذه الحروف التي خفض بها قد دخلت لمعان غير التأكيد)) .

وأما قولهم : (كفى بالله)، فالقياس يوجب أن يكون التأويل : (كفى كفايتي بالله)، فحذف المصدر لدلالة الفعل عليه ، وهذا في العربية موجود [22] .

وهذا الذي ذهب إليه ابن السراج ضعفه ابن جني ، فقال : ((أجاز أبو بكر محمد بن السراج ، أن يكون قولهم (كفى بالله) ، تقديره : كفى اكتفاؤك بالله ، أي : اكتفاؤك بالله يكفيك ، وهذا يضعف عندي ؛ لأن الباء على هذا متعلقة بمصدر محذوف ، وهو الاكتفاء، ومحال حذف الموصول وتبقية صلته)) . واستحسن قول سيبويه ، فقال: ((والقول في هذا قول سيبويه أنه يريد (كفى الله) ، كقوله تعالى ((وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ))[23] ، ويشهد بصحة هذا المذهب ما حكي عنهم من قولهم : مررت بأبيات جاد بهن أبياتا ،وجدن أبياتا، فبهن : في موضع رفع والباء زائدة كما ترى ... ووجدت مثله للأخطل وهو قوله:

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها

وحب بها مقتولة حين تقتل [24]

فـ(بها) في موضع رفع بحب)) [25] .

ومثله قول الفراء في الباء من قوله تعالى (وَكَفَى باللَّهُ شهيدا) بأنها دخلت للمبالغة في المدح ، كما دخلت في قولك : ناهيك بأخينا ، وحسبك بصديقنا، أدخلوا الباء لهذا المعنى ، وقال: ((ولو أسقطت الباء ، لقلت : كفى الله شهيدا ، وموضع الباء رفع))[26] .

6-(ما)بعد نعم وبئس

ذكر المرادي (ت749هـ) في كتابه الجنى الداني : (باب نعم وبئس، على خلاف فيه. وتلخيص القول في ما بعد نعم وبئس أنها إن جاء بعدها اسم نحو: نعما زيد، وبئسما تزويج ولا مهر، ففيها ثلاثة مذاهب: أولها أن ما نكرة غير موصوفة في موضع نصب على التمييز، والفاعل مضمر، والمرفوع بعد ما هو المخصوص. قيل: وهو مذهب البصريين. قلت: ليس هو مذهب جميعهم. وثانيها أن ما معرفة تامة، وهي الفاعل. وهو ظاهر قول سيبويه، ونقل عن المبرد، وابن السراج، والفارسي، وهو أحد قولي الفراء، واختاره ابن مالك.)[27]

والذي يبدو لي ان المرادي في كتابه الجنى الداني لم يكن دقيقا في نقل المسألة عن ابن السراج لاني دققت النظر في كتاب الموجز في النحو لابن السراج ولم اجدها وفي كتاب الاصول رايته يعاملها معاملة (حبذا) قال ابن السراج :(وإذا وصلت بـ"ما" قلت: نعمًا زيد ، ونعمًا أخوك، ونعمًا أخوتك وصار بمنزلة: حبذا أخوتك. وتقول: نعم ما صنعت، ونعم ما أعجبك.) ،فهنا ابن السراج يجعلها بمنزلة (حبذا)[28] .

ويصرح في الفاعل المضمر في موضع ثانٍ في كتاب الاصول اذ قال (إذا قلت: نعم رجلًا زيد، إلا أن المضمر في "نعم" مرفوع لأنه ضمير الفاعل) ولم يصرح به في باب (نعم وبئس).مع (ما) اذا اتصلت ب(نعم وبئس)[29] .

ذكر المرادي (ت749هـ) في كتابه الجنى الداني :(واختلف في المفتوحة الهمزة، فقيل: هي فرع المكسورة. وهو مذهب سيبويه، والمبرد في المقتضب، وابن السراج في الأصول. ولذلك قال هؤلاء في إن وأخواتها: الأحرف الخمسة. ولم يعدوا أن المفتوحة، لأنها فرع.)[30]

هذا رأي ابن السراج في كتابه الاصول ثم عدت ودققت النظر في كتاب (الموجز في النحو) احد الكتب المنسوبة لابن السراج وجدته له رأي اخر يختلف عن رأيه في الاصول اذ قال :((فاما ((أنَّ)) المفتوحة ،فهي مع ما بعدها بتأويل المصدر ،وهي تجعل الكلام شأنا وقصةً وحديثاً ،الا ترى انك اذا قلت: علمتُ أنَّك منطلق ،فالمعنى : علمتُ انطلاقكَ . فمتى وجدتَ المكسورة والمفتوحة تقعان في موضعٍ وحدٍ ،فاعلم أنَّ التأويل مختلف نحو قولهم :(مررتُ فإذا أنَّه عبدُ) و (إذا إنَّه عبدُ) فإذا فتح فكأنَّه قال مررتُ فإذا العبودية ، فإذا كسر فالتأويل تأويل الابتداء ،فكأنه قال : فإذا هو عبدُ))[31] .

ويبدو لي ان ابن السراج في هذه المسألة يذكر الرأيين ولم يكتفِ باختيار أحدهما لكن المرادي نقل رأيه في كتاب الاصول حصرا.

7-الجملة الواقعة حالاً:-

ذكر المرادي: ((وقال ابن السراج أن الجملة قد تقع حالاً، وهي إما أن تكون أسمية أو فعلية، فاذا كانت أسمية فإنها تقترن بالواو عند الأكثر نحو قوله:- جاءني زيدٌ وعمرو أمامه، ورأيت زيداً وهو قاعد. أما اذا كانت فعلية فهي إما أن يكون فعلها مضارعاً فتكون من دون الواو، ومثل لذلك بقوله جاءني زيدٌ يسرعُ. أو يتكلم، أو يعدو فرسه. أما اذا كان الفعل منفياً فجواز الأمرين بالواو وعدم الواو نحو:- جعلت أمشي ما ادري أين اضع رجلي، أو جعلت أمشي وما ادري أين اضع رجلي))[32] .

وبعد ان دققت النظر فيما نسبه المرادي الى ابن السراج لم يكن دقيقا لاني لم اجد المسألة التي اشارة اليها المرادي وربما تكون موجودة في احد كتب ابن السراج المفقودة او نقلها مشافهة او سقطت اثناء النسخ.

اما اذا كان فعلها ماضياً فيلزم اقتران الجملة بقد ظاهرةً أو مقدرةً نحو- أتاني قد جهده السير، وقد جهده السير بدون الواو او بالواو [33]. وهي مسألة أشيع أنها خلافية في الدرس النحوي بين سيبويه والبصريين من جهة ، والأخفش والكوفيين من جهة أخرى مع أنَّ الأمر على خلاف ذلك [34].

وذكر السكاكي أن ما جاء على خلاف ذلك فهو من النوادر واستشهد بقولهم:- كلمته فوهُ الى فيَّ. والتقدير كلمته وفُوهُ الى فيَّ.

وقول الشاعر:-

نصفَ النَّهار الماء غامَرهُ ورفيقه بالغيب لا يدري [35]

اراد:- بلغ النهار نصفه، والماء غامر هذا الغائص لتماس جزي اللؤلؤ فحذف الواو مع كون الجملة لا ضمير فيها يرجع الى صاحب الحال وهو النهار. وذكر السكاكي ان مجيء الجملة من دون الواو في النفي وفي الاثبات ارجح عنده [36] .

اما مذهب النحاة في هذه المسألة فهو الاتي :-

أشترط المبرد في الجملة الواقعة حالاً وجود رابط يربطها بما قبلها وهذا الرابط إما إن يكون ضميراً أو واواً، وهذه الواو يسميها النحويون واو الابتداء.

اذ قال:- (ومثلُ هذا من الجمل قولك مررت برجل أبوه منطلق، ولو وضعت في موضع رجلُ معرفة لكانت الجملة في موضع حال... فعلى هذا تجري الجمل .... وهذه الواو التي يسميها النحويون واو الابتداء، ومعناها (إذْ) ومثل ذلك قولك: (يَغْشَى طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ)[37]. والمعنى- والله اعلم- اذ طائفة في هذه الحال [38]. ويرى المبرد أن الجملة الاسمية لابد لها من رابط فهو اما الواو واما الضمير، فاذا وجد الضمير في الجملة جاز أن لا تاتي بالواو، فان جاءت فجيد، أما اذا لم يوجد ضمير فلابد من الواو فيقال:- مررت برجل زيدٌ خيرٌ منه، جاءني عبد الله أبوه يكلمه، ومررت برجلٍ وزيد خير منه، وجاءني عبد الله وابوه يكلمه. ويرى المبرد أنَّ الجملة الفعلية اذا كانت ذات فعل مضارع مثبت مجرد من (قد) لا تدخل واو الحال عليها، وما جاء مخالفاً لذلك فهو على تقدير مبتدأ قال:- (.... ولا جاءني زيد وراكباً ولكن ان اضمرت جاز فقلت:- إن تأتنا وتسألنا نعطيك). تريد:- إن تأتنا وهذه حالك نعطيك. والوجه الجيد (إن تأتنا وتسألنا نعطيك)[39] . وذهب المبرد الى انه يقبح مجيء الجملة الفعلية التي تحتوي على فعل ماضٍ من غير (قد) وذكر أن الكوفيين يجوزون مجيء الفعل الماضي من دون (قد) وايدهم في ذلك ابي حيان [40] وما أشار إليه المبرد أشار اليه الانباري في كتابه [41] .

اما الزمخشري فانه ذهب الى أنّ الجمل الواقعة حالاً، اذا كانت اسمية، فانها تقترن بالواو، الا ما شذ من قولهم (كلمته فوه الى فيَّ) وان كانت فعلية، إما ان يكون فعلها مضارعاً أو ماضياً، فان كان مضارعاً أما ان يكون مثبتاً أو منفياً فاذا كان مثبتاً يكون بغير واو، اما اذا كان منفياً فجاز فيه الأمران، والماضي لابد له من (قد) ظاهرةً أو مقدرة [42] .

وما ذكره الزمخشري، نص عليه ابن الحاجب [43] اما ابن مالك، فيرى إنّ الجملة الأسمية الاكثر فيها ان تكون مقرونةً بواو الحال ومشتملة على ضمير، واستشهد بقوله تعالى:- (لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلاَةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى) [44] وذكر انه قد يستغى بالواو عن الضمير كثيراً كقول الشاعر:-

وقد أغتدى والطير في وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هَيْكلِ [45]

وذكر إنه ندرَ ان تخلو الجملة الاسمية من الواو والضمير واستشهد بما استشهد به السكاكي في أقوال وابيات شعر.

وأجار ابن مالك حذف الضمير اذا كان في الجملة ما يشعر يحذفه ومثل لذلك بقولهم:- (بعت اللحم الرّطلُ بدْرهم)[46]. أي الرطل منه بدرهم فحذف (منه) للعلم به. اما اذا كانت الجملة الواقعة حالاً فعلية وقد صدرت بفعل مضارع غير منفي بـ(لم). لزم فيها اقترانها بضمير عائد على صاحب الحال، ويقل اقترانها بالواو، الا في النادر وعلل ذلك بقوله:- (.... لشدة شبهه باسم الفاعل، واسم الفاعل الواقع حالاً مستغني عنها، فكان هو كذلك)[47]. اما اذا كان الفعل المضارع منفياً بـ(لا) فيستغنى عن الواو واستشهد بقوله تعالى:- (مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ)[48]. ومعناه مالكم غير متناصرين، فكما لا يقال:- مالكم وغير متناصرين لا يقال:- مالكم ولا تناصرون.

اما اذا كانت الجملة الفعلية تحتوي على فعل مضارع منفي بـ(لم) أو ماضاً مثبت أو منفي فجاز ان تصحبها الواو والضمير معاً، أو أحداهما ولم يجز ان يخلو منها [49] .

8-(اذ) بين الشرطية والاسمية :

ذكر المرادي(ت749هـ) في كتابه الجنى الداني في حروف المعاني (واختلف النحويون فيها. فذهب سيبويه إلى أنها حرف شرط ك إن الشرطية. وذهب المبرد، وابن السراج، وأبو علي، ومن وافقهم، إلى أنها باقية على اسميتها، وأن مدلوها من الزمان صار مستقبلاً) [50].

قال ابن السراج:(وأما إذْ فمبنية على السكون، وتضاف إلى الجمل أيضًا نحو قولك: إذْ قامَ زيدٌ، وهي تدل على ما مضى من الزمان، ويستقبحون: جئتُكَ إذْ زيدٌ قامَ، إذا كان الفعلُ ماضيًا لم يحسن أن نفرق بينه وبين إذْ؛ لأن معناهما في المضي واحدٌ. وتقول: جئتُكَ إذْ زيدٌ قام، وإذ زيدٌ يقوم، فحقها أن تجيء مضافة إلى جملة فإذا لم تضف نونته، قال أبو ذؤيب:

نَهيتُك عنْ طِلابِكَ أُمَّ عَمْرٍو ... بِعَاقِبةٍ وأَنْتَ إذٍ صَحِيح [51]

فهنا نلاحظ المرادي لم يراع الدقة في نقل المسائل النحوية المعزوة الى ابن السراج فذكر مجرد الاسمية ولكن ابن السراج اعطى دلالات عديدة لـ(اذ)منها الظرفية فضلا عن الاسمية [52] .

قال أبو حيان : "وذهب بعض المتأخرين الى أنَّ (إذْ) تجيء للسبب مجردة عن الظرفية ، ونسب ذلك الى سيبويه" [53]. ووافقه في هذا القول المرادي قال : "واختلف في (إذْ) هذه فذهب بعض المتأخرين الى أنَّها تجردت عن الظرفية وتمخّضت للتعليل [54] .

وسيبويه يصرح بظرفيّتها إذ يقول:" و (إذْ) وهي لما مضى من الدهر وهي ظرف بمنزلة (مع) فهذا قول صريح من سيبويه يحكم فيه على (إذْ) بأنها ظرف زمان ، وأنها بمنزلة (مع) " [55] .

9-ان النافية

ذكر المرادي(ت749هـ) في كتابه الجنى الداني في حروف المعاني : (إن النافية، وهي ضربان: عاملة، وغير عاملة. فالعاملة ترفع الاسم وتنصب الخبر. وفي هذه خلاف، منعه أكثر البصريين، وأجازه الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي، وأبو الفتح. واختلف النقل عن سيبويه والمبرد)[56]. وبعد ان دققت النظر في الكتب المنسوبة الى ابن السراج لم اقف على هذه المسألة ،لكن وقفت على موضوع (الحروف التي تكون صدور الكلام) ولم يتصد ابن السراج لهذه المسألة بالشكل الذي ذكره المرادي ولكن نلاحظ ابن السراج خالف سيبويه في (إن) المخففة إذا كانت بمعنى (ما) هل تعمل عمل (ما) في نصب الخبر على التشبيه بـ(ليس)، فذهب سيبويه إلى أن (إن) المخففة لا ينصب خبرها ؛ لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبر ، كما تدخل ألف الاستفهام ، ولا تغير الكلام [57] .

قال سيبويه: ((وتكون [يريد إن المخففة] في معنى (ما)، قال الله عز وجل: (إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ)[58]، أي : ما الكافرون إلا في غرور ، وتصرف الكلام إلى الابتداء ، كما صرفتها ما إلى الابتداء في قولك : إنما ، وذلك قولك : ما إن زيد ذاهب))[59] فخالفه ابن السراج في إجازة نصب خبرها على التشبيه بـ(ليس) .

أما أبو علي الفارسي فذهب مذهب سيبويه، ورد قول المبرد وابن السراج ،فذكر أن القول غير هذا الذي ذهب إليه المبرد وابن السراج ؛ لأن(إن) المخففة لها أربعة مواضع : (إن) التي تكون في الجزاء ، نحو : إن تأتني آتك ، والثاني : أن تكون في معنى (ما) نفيا تقول : إن زيد منطلق ، تريد :ما زيد منطلق ، والثالث: أن تدخل زائدة مع (ما) فتردها إلى الابتداء ، كما تدخل (ما) على إن الثقيلة فتمنعها عملها ، وذلك قولك: ما إن يقوم زيد ، وما إن زيد منطلق ولا يكون الخبر إلا مرفوعا ، كقول فروة بن مسيك:

وما إن طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا [60]

والرابع:أن تكون مخففة من الثقيلة فإذا رفعت ما بعدها لزمك إدخال اللام على الخبر[61].

والذي يبدو لي ان ما ذكره ابو علي الفارسي غير دقيق لان أن أبا علي تلميذ ابن السراج.

10-حرف الجر (حتى)

ذكر المرادي (ت749هـ) في كتابه الجنى الداني (اختلف في المجرور بحتى هل يدخل فيما قبلها أو لا؟ فذهب المبرد، وابن السراج، وأبو علي، وأكثر المتأخرين، إلى أنه داخل.) [62]

ونسب ذلك الى ابن السراج ثم عدت ودققت النظر في الكتب المنسوبة الى ابن السراج ولم اقف على هذه المسألة .

قال ابن السراج : (حتى: منتهى لابتداء الغاية بمنزلة "إلى" إلا أنها تقع على ضربين: إحدهما: أن يكون ما بعدها جزءًا مما قبلها وينتهي الأمر به. والضرب الآخر أن ينتهي الأمر عنده ولكنها قد تكون عاطفة وتليها الأفعال. ويستأنف الكلام بعدها ولها تصرف ليس "لإلى"، و"لإلى" أيضًا مواقع لا تقع "حتى" فيها.

فأما الضرب الأول: وهو ما ينتهي به الأمر، فإنه لا يجوز: أن يكون الاسم بعد حتى إلا من جماعة كالاستثناء، لا يجوز: أن يكون بعد واحد ولا اثنين؛ لأنه جزء من جماعة وإنما يذكر لتحقير أو تعظيم أو قوة أو ضعف وذلك قولك: ضربتُ القومَ حتى زيدٍ فزيد من القوم وانتهى الضرب به فهو مضروب مفعول، ولا يخلو أن يكون أحقر من ضربت أو أعظمهم شأنًا وإلا فلا معنى لذكره، وكذلك المعنى إذا كانت عاطفة كما تعطف الواو تقول: ضربتَ القومَ حتى عمرًا. فعمرو من القوم به انتهى الضرب. وقدمَ الحاج حتى المشاة والنساء. فهذا في التحقير والضعف وتقول: ماتَ الناسُ حتى الأنبياء والملوكُ، فهذا في التعظيم والقوة، ولك أن تقول: قامَ القومُ حتى زيد جر وإن كان في المعنى: جاء؛ لأنك انتهيت بالمجيء إليه بحتى، فتقدير المفعولِ وقد بينا فيما تقدم أن كل فعل معه فاعلُه تعدى بحرف جر إلى اسم فموضعه نصب)[63] .

وهنا نلاحظ المرادي كثير الوهم في عزو بعض الآراء النحوية التي نسبها الى ابن السراج وبعد التحقق فيما قاله ابن السراج لم اقف عليها وهذا النوع هو أكثر أنواع النقل غير الدقيق شيوعاً ، وفيه يُعزى الى ابن السراج قول ، أو رأي ، أو حكم ، أو تعليل ، أو مصطلح . وعند التثبت منه في الكتب المنسوبة الى ابن السراج نرى كلام ابن السراج عليه على خلاف ما عُزي إليه.

11-حرف الجر (من) لانتهاء الغاية

ذكر المرادي (ت749هـ) في كتابه الجنى الداني في حروف المعاني :((قال ابن السراج: وهذا يخلط معنى من بمعنى إلى، والجيد أن تكون من الثانية لابتداء الغاية في الظهور، أو بدلاً من الأولى))[64] .

ولكن عند مراجعتي لكتاب الاصول وجدت ان المرادي لم ينقل رأي ابن السراج بشكل دقيق واصل المسألة الاتي :

جعل ابن السراج (هذا الكلام خلطاً لمعنى (من) التي لابتداء الغاية بمعنى (الى) التي لانتهاء الغاية ، فإذا قلت : رأيت الهلال من موضعي فإن من لك ، في حين إنّك لو قلت رأيت الهلال من خلل السحاب لجعلت (من) للهلال ، والهلال غاية لرؤيتك ، وكذلك لو قلت : رأيت من موضعي البرق من السماء فـ (من) الأولى للفاعل و (من) الثانية للمفعول) [65] .

وبهذا يكون القول بأن (من) تكون لانتهاء الغاية ، فيه نظر وبحث ، بل الأَوْلى الإعراض عنه ؛ لأن الذين ذكروه لم يبينوا لنا شيئاً من حقيقته ، ولم يأتوا بمثال ورد عن العرب ، إنما جاءوا بأمثلة صنعوها هم.

وقال سيبويه ("من" غاية في قولك: رأيته من ذلك الموضع وهي عنده ابتداء غاية إذا كانت "إلى" معها مذكورة أو منوية فإذا استغنى الكلام عن "إلى" ولم يكن يقتضيها جعلها غاية ويدل على ذلك قوله: ما رأيته مذ يومين فجعلتها غاية كما قلت: أخذته من ذلك المكان فجعلته غاية ولم ترد منتهى أي: لم ترد ابتداء له منتهى . أي: استغنى الكلام دون ذكر المنتهى وهذا المعنى أراد، والله أعلم وهذه المسألة ونحوها إنما تكون في الأفعال المتعدية نحو: رأيت وسمعت وشممت وأخذت. تقول: سمعت من بلادي الرعد من السماء، ورأيت من موضعي البرق من السحاب)[66] .

حقيقة هذه المسألة أنك إذا قلت: رأيت الهلال من داري من خلل السحاب، ف من للهلال، والهلال غاية لرؤيتك. فلذلك جعل سيبويه من غاية في قولك: رأيته من ذلك الموضع وكون من لانتهاء الغاية هو قول الكوفيين [67] .

ففي كلام سيبويه إذن معنى التبعيض أيضاً عندما تتبع (مِنْ) افعل التفضيل وليس ابتداء الارتفاع أو الانحطاط حسب ، كما عُزي إليه [68] .

ذكر المرادي (ت749هـ) في كتابه الجنى الداني (وقد ذهب المبرد، وابن السراج، والأخفش الأصغر، وطائفة من الحذاق، والسهيلي، إلى أنها لا تكون إلا لابتداء الغاية، وأن سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى)[69] .

اما البصريون فلا تزيد معاني (من) على أربعة معان ؛ هي ابتداء الغاية مع المكان نحو خرجت من الدار ، والتبعيض ، نحو أكلت من الرغيف ، والتبيين ، نحو قوله تعالى (فاجتنبوا الرجس من الأوثان.) [70] والزائدة ، نحو ما جاءني من رجل. والأصل فيها أن تكون لابتداء الغاية في المكان ، هذا هو مجمل رأي البصريين فيها [71] .

إلاّ إن أهل الكوفة جاءوا لها بمعانٍ أخرى ، استنبطوها من القرآن الكريم وكلام العرب ، فذكروا أنّ (من) تنوب عن (عن) في الكلام ، وقد أكثر الفراء من ذكر المواضع التي تحل فيها (من) و (عن) ، فمثلاً يقول في قوله تعالى :(سبحانه أن يكون له ولد) [72] (يصلح في(أن) من وعن). غير أن ما يرى في رأي الفراء في هذه المسالة أنّه يجعله أحياناً من باب التضمين الذي يقول به البصريون لا من باب النيابة التي يراها أهل الكوفة[73]، وقال المرادي :(ألا ترى أن التبعيض من أشهر معانيها، وهو راجع إلى ابتداء الغاية. فإنك إذا قلت: أكلت من الرغيف، إنما أوقعت الأكل على أول أجزائه، فانفصل. فمآل معنى الكلام إلى ابتداء الغاية. وإلى هذا ذهب الزمخشري؛ قال في مفصله ف من لابتداء الغاية، كقولك: سرت من البصرة. وكونها مبعضة في نحو: أخذت من الدراهم، ومبينة في نحو " فاجتنبوا الرجس من الأوثان "، ومزيدة في نحو: ما جاءني من أحد، راجع إلى هذا) [74] .

ومن هنا نرى ابن السراج لم يكن سوى مؤيدٍ لأراء شيوخه من البصريين سيبويه والمبرد في هذه المسألة .

12- (عدا)

قال المرادي : ((والتزمَ سيبويه فعليّة (عَدَا) ، ولم يذكرْ أنَّها تكون حرفاً ؛ لأنَّ حرفيّته قليلة . وقد حكى حرفيّته غيرُ سيبويه من الأئمة كالمبرد وابن السراج ، فوجب قبولها .))[75] .

والذي يبدو لي ان المرادي لم يكن دقيقا في نقل المسألة عن ابن السراج لأني دققت النظر في فيما قاله ابن السراج ولم اجد هذا الرأي عنده ووجدته يجعلها (فعلا) كما في (ليس) اذ قال : ((أما "عدا" و"خلا" فلا يكونان صفة، ولكن فيهما إضمار كما كان في

"ليس". ولا "يكون" وذلك قولُك: ما أتاني أحد خلا زيدًا وأتاني القوم عدا عمرًا فإن أدخلت "ما" على عدا وخلا وقلت: أتاني القومُ ما عدا زيدًا، وأني ما خلا زيدًا "فما" هنا اسم وخلا وعدا صلة له، قال: ولا توصل إلا بفعل))[76] .

وما نسبه المرادي إلى سيبويه ، لم يذكر لها سوى الفعليّة .فهو غير دقيق وعارٍ عن الصحة.

قال سيبويه: ((وأمّا (عَدَا) و(خَلا) فلا يكونان صفةً ، ولكنْ فيهما إضمارٌ كما كان في (ليسَ) ، و(لا يكونُ) ، وذلك قولك : ما أتاني أحدٌ خَلا زيداً ، وأتاني القومُ عَدَا عَمْرًا ، كأنك قلت : جاوزَ بعضُهم زيداً. إلاّ أنّ (خَلا) و(عَدَا) فيهما معنى الاستثناء ولكنّي ذكرتُ (جاوزَ) لأُمَثِّلَ لكَ به ، وإنْ كان لا يُسْتعملُ في هذا الموضع .

وتقول : أتاني القومُ ما عَدَا زيداً ، وأتوني ما خلا زيداً . فـ(ما) هنا اسمٌ ، و(خَلا) و(عَدَا) صلةٌ له كأنّه قال : أتوني ما جاوزَ بعضُهم زيداً . وما هم فيها عدا زيداً ، كأنّه قال : ما هم فيها ما جاوزَ بعضُهم زيداً ، وكأنّه قال : إذا مَثَّلتَ (ما خلا) و(ما عدا) ، فجعلته اسماً غيرَ موصول ، قلت : أتوني مجاوزتَهم زيداً ، مَثَّلته بمصدرِ ما هو في معناه، كما فعلته فيما مضى . إلاّ أنَّ (جاوزَ) لا يقع في الاستثناء .))[77] .

13-عسى

ذكر المرادي (ت749هـ) في كتابه الجنى الداني :(ذهب النحويون إلى أنه حرف. ونقله بعضهم عن ابن السراج. وحكاه أبو عمر الزاهد، عن ثعلب. وذهب الجمهور إلى أنه فعل، وهو الصحيح. والدليل على فعليته اتصال ضمائر الرفع البارزة)[78] .

وبعد ان دققت النظر في كتاب الاصول في النحو وجدت له رأيين في المسألة :

الاول :يجعل(عسى) حرف

قال ابن السراج : (ليس حرف؛ لأنها لا تتصرف، أي: لا يأتي منها المضارع والأمر، ومثلها"عسى" بينما كان جمهور البصريين يذهب إلى أن "ليس" فعل ناقص لاتصالها بالضمائر مثل: لست، ولستما وليسوا، ولسن، وإلى أن "عسى" فعل لاتصالها بالضمائر مثل: عساك، وعساه .)[79] .

الثاني :يجعل (عسى) فعلا

قال ابن السراج : (من العرب من يقول: عسى يفعلُ فشبهها بكادَ يفعلُ، فيفعلُ في موضعِ الاسمِ المنصوب) [80]، فنلاحظ ان المرادي في كتابه الجنى الداني نقل عن ابن السراج رأي واحد من آرائه ، مع أنَّ له أكثر من رأي في هذه المسألة . فهنا نلاحظ المرادي لم يراع الدقة في نقل المسائل النحوية المعزوة الى ابن السراج

أما سيبويه فيجعل(عسى) فعلا يتعدى بحرف جرٍ تارةً وفي الأخرى جعلها متعدياً لمفعول من غير حرف جرّ مشبهاً إيّاه بـ(اخلولق) حينما تكون متعدية للمفعول بدون حرف الجرّ [81].

وخالف المبرّدُ سيبويه في تجويز [82] وقوع (عسى) بمنزلة (لعلّ) مع المضمر نحو: عساك وعساني : (فأما قولُ سيبويه : إنها تقع في بعض المواضع بمنزلة (لعلّ) مع المضمر فتقول : عساك ، وعساني فهو غلط منه ؛لأنَّ الأفعال لا تعمل في المضمر إلا كما تعمل في المظهر)[83] .

و السيرافي قد جعل عسى حرفاً بمنزلة لعلَّ عند اتصالها بالضمائر ، وقد ضعفه ابن مالك معلّلاً ذلك بأنه سيتضمَّن اشتراك فعل وحرف في لفظ واحد من غير دليلٍ [84] بينما جعلها ابن هشام فعلا

14-ليس : أَحرف هي أم فعل

عزا المرادي (ت749هـ) في كتابه الجنى الداني الى ابن السراج بانه يجعل (ليس)حرفية اذ قال : (فعل لا يتصرف. هذا مذهب الجمهور. ودليل فعليتها اتصال الضمائر المرفوعة البارزة بها، واتصال تاء التأنيث. ووزنها فعل بكسر العين، فخفت، ولزم التخفيف. ولا يجوز أن تكون فعل بالفتح، لأنه لا يخفف، فكان يقال: لاس. ولا فعل بالضم، إذ لو كان كذلك لزم ضم لامها، مع ضمير المتكلم والمخاطب. وكان قياسها كسر اللام في نحو: لست. وقد حكاه الفراء عن بعضهم والأكثر الفتح وسبب ذلك عدم تصرفها. ، وقد سمع فيها لست يضم اللام، وهو يدل على بنائها على فعل بضم العين ك هيؤ زيد، بمعنى: حسنت هيئته، فيكون في أصلها لغتان: فعل، وفعل. وذهب ابن السراج، والفارسي في أحد قوليه، وجماعة من أصحابه، وابن شقير، إلى أنها حرف.)[85] .

وهذا العزو غير دقيق لاني دققت النظر فيما قاله ابن السراج ورأيت ان ابن السراج يعتقد فيها تارة الفعلية (والثاني: وهو الفعل الذي هو غير متصرف نحو: ليس وعسى وفعل

التعجب ونعم وبئس لا تقول منه، يفعل ولا فاعل1. ولا يزول عن بناءٍ واحدٍ، وسنذكر هذه الأفعال بعد في مواضعها إن شاء الله.)[86] .

وأخرى الحرفية (ليس" حرف؛ لأنها لا تتصرف، أي: لا يأتي منها المضارع والأمر، ومثلها: "عسى" بينما كان جمهور البصريين يذهب إلى أن "ليس" فعل ناقص لاتصالها بالضمائر مثل: لست، ولستما وليسوا، ولسن، وإلى أن "عسى" فعل لاتصالها بالضمائر مثل: عساك، وعساه) [87] اما ابوعلي الفارسي الى انها حرف [88] .

وقد عزا ابو حيان وابن يعيش الى سيبويه بانه يجعل (ليس) حرفية ولكن الدكتور مازن سلمان اثبت بانهما واهمان [89].

وقال صاحب رصف المباني:* ليس ليست محضة في الفعلية، ولا محضة في الحرفية، ولذلك وقع الخلاف بين سيبويه والفارسي. فزعم سيبويه أنها فعل، وزعم أبو علي أنها حرف، ثم قال: والذي ينبغي أن يقال فيها، إذا وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية، أنها حرف لا غير، كما النافية. كقول الشاعر:

تهدي كتائب خضراً، ليس يعصمها ... إلا ابتدار، إلى موت، بأسياف [90]

15-(ما) المصدرية

قال المرادي :((ومذهب سيبويه والجمهور أن ما المصدرية حرف، فلا يعود عليها ضمير، من صلتها. وذهب الأخفش، وابن السراج، وجماعة من الكوفيين، إلى أنها اسم، فتفتقر إلى ضمير. فإذا قلت: يعجبني ما صنعت، فتقديره عند سيبويه: يعجبني صنعك. وعند الأخفش: الصنع الذي صنعته. ورد عليه، بقول الشاعر: بما لستما أهل الخيانة، والغدر إذ لا يسوغ تقديره هنا.))[91] .

أمّا زعم المرادي أنّ ابن السَّرَّاج قد وافق الأخفش [92] فيما نُسِبَ إليه ، وخالف سيبويه ، فهو زعمٌ عارٍ عن الصحّة ؛ لأنّ ما وجدته في كتابه (الأصول) يُفَنِّدُ الخلاف بين هؤلاء الثلاثة في المسألةِ المُشارِ إليها آنفاً . قال : ((واعلم : أنَّ (أنْ) تكون مع صلتها في معنى المصدر ، وكذلك (ما) تكون مع صلتها في معناه ، وذلك إذا وُصِلتْ بالفعل خاصّة ، إلاّ أنّ صلة (ما) لا بدَّ من أنْ تكون فيها ما يرجع إلى (ما) ؛ لأنّها اسمٌ وما في صلة (أنْ) لا يحتاج أنْ يكون معه فيه راجع ؛ لأنّ (أنْ) حرفٌ ، والحروف لا يُكنّى عنها ولا تُضْمَر فيكون في الكلام ما يرجع إليها ، والّذي يوجب أنّ (ما) اسمٌ ، وأنّها ليست حرفاً كـ(

أنْ) : أنّها لو كانت كـ(أنْ) لعملتْ في الفعل كما عملتْ (أنْ) ؛ لأنّا وجدنا جميع الحروف التي تدخل على الأفعال ولا تدخل على الأسماء تعمل في الأفعال ، فلمّا لم نجدها عاملةً حكمنا بأنّها اسمٌ . وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش ، وغيره من النحويين . فتقول : يعجبني أنْ يقوم زيد ، تريد : قيامُ زيدٍ ، ويعجبني ما صنعت ، تريد : صنيعك .)) [93].

إنَّ المرادي ليس أوّل مَن نقل هذا الخلاف ، فقد ذكر جمهرةٌ من النحويّين الخلاف بين سيبويه والأخفش في (ما) المصدريّة ، متّفقين على أنّها حرفٌ عند سيبويه ، واسمٌ عند الأخفش ، مستندين في ذلك إلى ما نُقل عنهما في تقدير قولنا : يعجبني ما صنعتَ .

16-(ما) المصدرية أهي اسم أم حرف.

ذكر المرادي (ت749هـ) في كتابه الجنى الداني : (مذهب سيبويه والجمهور أن ما المصدرية حرف، فلا يعود عليها ضمير، من صلتها. وذهب الأخفش، وابن السراج، وجماعة من الكوفيين، إلى أنها اسم، فتفتقر إلى ضمير. فإذا قلت: يعجبني ما صنعت، فتقديره عند سيبويه: يعجبني صنعك. وعند الأخفش: الصنع الذي صنعته. ورد عليه، بقول الشاعر: بما لستما أهل الخيانة، والغدر إذ لا يسوغ تقديره هنا)[94] .

وفي الاصول توضيح ادق من الذي ذكره المرادي في الجنى الداني فقد خالف ابن السراج سيبويه في (ما)أهي اسم أم حرف، فعدها ابن السراج اسما ؛ لأن صلتها لابد من أن تشتمل على ضمير يرجع إلى (ما) بخلاف صلة (أن) فلا يحتاج إلى أن يكون معها عائد ؛ لأن (أن) حرف والحروف لا يكنى عنها، ولا تضمر ، فيكون في الكلام ما يرجع إليها وعلل سبب عده (ما) اسما ، فقال : ((والذي يوجب أن (ما) اسم وأنها ليست حرفا كـ(أن) أنها لو كانت كـ (أن) لعملت في الفعل كما عملت (أن) ؛ لأنا وجدنا جميع الحروف التي تدخل على الأفعال ،ولا تدخل على الأسماء تعمل في الأفعال، فلما لم نجدها عاملة حكمنا بأنها اسم))[95] . وهذا الذي ذهب إليه مذهب الأخفش .

فسيبويه يعدها حرفا مثل (أن) ، ولذلك استحسن المبرد رأي سيبويه وصوبه ، واتهم الأخفش بالخلط ، فذكر أن سيبويه يقول :(إذا قلت : أعجبني ما صنعت فهو بمنزلة قولك : أعجبني أن قمت ، فعلى هذا يلزمه : أعجبني ما ضربت زيدا ، كما تقول : أعجبني أن ضربت زيدا ، وكان يقوله ، وكان الأخفش لا يجيز : أعجبني ما صنعت ، أي ما صنعته ،

كما تقول : أعجبني الذي صنعته)[96] وقد خلط الأخفش ؛ لأنه أجاز مثله، والقياس والصواب قول سيبويه [97].

ولم يوافق الرضي ابن السراج والأخفش في جعلهم (ما) اسما ، فقال : ((خالف الأخفش وابن السراج النحاة في كون (ما) المصدرية حرفا ،وجعلاها اسما، فهما يقدران في صلتها ضميرا راجعا إليها و(ما) كناية عن المصدر، وليس بوجه))[98] .

وينسب الرضي والسيوطي إلى المبرد بأنه يرى أن "ما" المصدرية اسم كما يراه الأخفش.

ونحن إذ نُصوِّب ما عُزي الى لابن السراج نلاحظ عدم الدقة في نقل المسائل النحوية المنسوبة إليه. ومن هنا يمكن الحكم على ان علماء النحو لم يراعو الدقة في النقل عن الذين سبقوهم سواء لابن السراج او غيره من السابقين امثال سيبويه والمبرد [99] .

17-منذ ومذ

ذكر المرادي (ت749هـ) في كتابه الجنى الداني (واعلم أن مذ ومنذ لهما ثلاثة أحوال: الأول: أن يليهما اسم مرفوع نحو: ما رأيته مذ يوم الجمعة، أو منذ يومان. فهما إذ ذاك اسمان. وفي إعرابهما أربعة مذاهب:

الأول: أنهما مبتدآن، والزمان المرفوع بعدهما خبرهما. ويقدر أن في المعرفة بأول الوقت، وفي النكرة بالأمد فإذا قلت: ما رأيته مذ يوم الجمعة، فالتقدير: أول انقطاع الرؤية يوم الجمعة. وإذا قلت: ما رأيته. مذ يومان، فالتقدير: أمد انقطاع الرؤية يومان. وهذا قول المبرد، وابن السراج والفارسي. ونقله ابن مالك عن البصريين. وليس هو قول جميعهم.

والثاني: أنهما ظرفان منصوبان على الظرفية. وهما في موضع الخبر، والمرفوع بعدهما مبتدأ. والتقدير: بيني وبين لقائه يومان. وهو مذهب الأخفش، والزجاج .

والثالث: أن المرفوع بعدهما فاعل بفعل مقدر، وتقديره: مذ كان يومان. وهما ظرفان مضافان إلى جملة حذف صدرها. وهذا مذهب الكوفيين. واختاره السهيلي، وابن مالك.

والرابع: أنه خبر مبتدأ محذوف. وهو قول لبعض الكوفيين. وتقديره: ما رأيته من الزمان الذي هو يومان. ونقله ابن يعيش عن الفراء. قال: لأن منذ مركبة من من وذو التي بمعنى الذي، والذي توصل بالمبتدأ والخبر) [100] .

والذي يبدو لي ان المرادي لم يكن دقيقا في نقل المسألة عن ابن السراج لاني دققت النظر في الكتب المنسوبة الى ابن السراج ورايت ابن السراج يجعلهما اسمين تارةً ("مُنذ" فإذا

استعملت اسمًا أن يقع ما بعدها مرفوعًا أو جملة نحو: ما رأيته منذ يومان، وإن المعنى: بيني وبينَ رؤيته يومانِ، وقد فسرت ذلك فيما تقدم وهي مبنيةٌ على الضم، وإنما حركت لذلك لأن قبلها ساكنًا، وبنيت على الضم لأنها غاية عند سيبويه2، وأتبعوا الضَّم الضَّم، وقد **يستعمل حرفًا يجر**، وأما "مذ" فمحذوفةٌ من "مُنْذُ" والأغلب على "مُذْ" أن تستعمل اسمًا، ولو سميت إنسانًا بمذ لقلت: مُنيذُ إذا صغرته، فرددت ما ذهب وصار "مُذْ" أغلب على الأسماءِ؛)[101]

واخرى حرفين :(وأما الحروف فلا يلحقها ذلك، وكانت مذ ومنذ أغلب على الحروف، فكل واحدٍ منهما يصلحُ في مكانِ أُختِها وإنما ذكرنا منذُ ومذْ في الظروف؛ لأنهما مستعملان في الزمان.)[102] .

ومن هنا يتبين أنَّ لابن السراج رأيين في (منذ ومذ) فتارةً يجعلهما حرفا واخرى اسما الا ان المرادي اجتزأ قول ابن السراج وذكر اسميتهما ولم يصرح بحرفيتهما .

وبعد التحقّق فيما اطلعتُ عليه في كتب النحويّين، تبيّنَ لي – والله أعلم – أنّ المبرّد هو أوّل مَنْ أثار هذه المسألة في قوله : ((و(ما) عند سيبويه إذا كانت والفعل مصدراً بمنزلة (أنْ) ، والأخفش يراها بمنزلة (الّذي) ، مصدراً كانت أو غير مصدر ... فأمّا اختلاف الأخفش ، وسيبويه في (ما) إذا كانت والفعل مصدراً ، فإنّ سيبويه كان يقول : إذا قلت : أعجبني ما صنعتَ ، فهو بمنزلة قولك : أعجبني أنْ قمتَ . فعلى هذا يلزمه : أعجبني ما ضربت زيداً ، كما تقول : أعجبني أنْ ضربت زيداً ، وكان يقولُهُ .

والأخفش يقول : أعجبني ما صنعتَ ، أيْ : ما صنعته ، كما تقول : أعجبني الّذي صنعته ، ولا يُجيزُ : أعجبني ما قمت ؛ لأنّه لا يتعدّى ، وقد خلَّط ، فأجاز مثله . والقياس والصواب قول سيبويه .))[103] .

ونقل هذا الخلاف أيضاً السيرافي في قوله : ((فإنْ قال قائل : فلم لا تنصبون بـ(ما) إذا جعلتموها والفعل كالمصدر في قولك : يعجبني ما تصنع ؟ فإنّ الجواب في ذلك : أنّ أصحابنا قد اختلفوا في (ما) إذا كان الفعل بعدها ، فكان الأخفش لا يُجيزُ أنْ تكون (ما) إلا اسماً إذا كانت كذلك ... وأمّا سيبويه فقد أجاز أنْ تكون (ما) بمنزلة (أنْ) ، ويكون الفعل الّذي بعدها صلةً لها .))[104] .

وتابعهما في هذا الزعم الفارسي [105] ، وابن يعيش [106] ، وابن هشام [107] ،

الخاتمة :

اهم النتائج التي توصل اليها البحث وهي الاتي:

- بيَّنَتِ الدراسةُ أنماط النقل غير الدقيق عن ابن السراج ، وأهم أسباب النقل الخطأ عنه استخلصتها من مجمل الآراء التي عُزيت إليه خطأً تمهيداً لتناولها في الفصول التطبيقية بشكل مفصل ، فهي محاولة إذن لإعطاء صورة متكاملة لهذا النقل في جانبيه : الوصفي ، والتطبيقي ، وتمثلت أنماط النقل الخطأ بالآتي :-
- الخطأ في نقل أحكامه ، والوهم في عزو الآراء إليه .
- أن يُعزى إليه رأي في مسألة ، وكتابه خلوٌ منه .
- أن يُعزى إليه رأي في مسألة ،. وعند التثبت منه نرى كلام ابن السراج على خلاف ما عُزي إليه مثلاأن يُعزى إليه رأي . وهو في الأصل لخليل ،وسيبويه، ويونس وغيرهما.
- أن يُنقل عنه رأي واحد في مسائله ، مع أنَّ له أكثر من رأي في هذه المسألة
- ان يكون الخطأ في زيادة عبارة ، أو مصطلح على قول ابن السراج مع أنه لم يقل به.
- أو أن يُنقل عنه انه يطعن في مسألة نحوية او انه شديد الاعتراض او انه يرفض رفضا قاطعا وعند التثبت فيما قاله لم اجد هذا الوصف ينطبق عليه .
- بينت الدراسة ان لابن السراج رأيين في مسألة واحده فتتبنى الكتب اللاحقة له رأيا واحداً وتتبنى كتب اخرى الرأي الاخر .كما في (عسى).
- بينت الدراسة إنَّ بعضاً من هذه الآراء المعزوة خطأً إلى ابن السراج ، قد شاعت في الدرس النحوي ، ومازالت كذلك ، ويُدَرَّس بعضها للطلبة .

الهوامش :

(1) اوضح المسالك الى ألفية ابن مالك /158.
(2) الاصول في النحو 323/2
(3) الأصول : 325/2 .
(4) البيان في غريب إعراب القرآن : 130/2 ، وشرح الرضي على الكافية : 61/3
(5) ينظر: نحو سيبويه عند النحاة –دراسة تحقيق وتقويم
(6) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك344/1
(7) الاصول في النحو 80/2.
(8) شرح الرضي على الكافية 1/ 104 .
(9) اوضح المسالك الى ألفية ابن مالك 196/1.
(10) الاصول في النحو 71/1.

(11) النَّزعَةُ العَقْلِيّةُ عِنْدَ ابنِ السَّراجِ(ت316هـ) في كِتَابِهِ (الأصول في النحو)–اطروحة دكتوراه –: 74.
(12) المصدر نفسه:74–75.
(13) توضيح المقاصد والمسالك /175. و ينظر: ارتشاف الضرب 3/ 1110 .
(14) الاصول في النحو 1/62–63
(15) الأصول في النحو 1/71 .
(16) الأصول في النحو1/384.
(17) الجنى الداني في حروف المعاني1/50
(18) الاصول في النحو2/260
(19) الكتاب 1/ 19.وينظر:الاصول في النحو 2/260
(20) الكتاب : 1/92 .
(21) الأصول : 2/260 ، وينظر الكتاب : 1/41 .
(22) ينظر: الأصول : 2/259 . 260 .
(23) الأحزاب : 25 .
(24) البيت من شواهد أسرار العربية : 108 ، والإيضاح في شرح المفصل : 2/105 ، وشرح التسهيل : 2/356 ،وشرح الرضي على الكافية : 4/257 ،وشرح شافية ابن الحاجب ،للرضي : 1/43 ، وهمع الهوامع : 2/89 ، والبهجة المرضية : 250 .
(25) سر صناعة الإعراب : 1/142 . 143
(26) ينظر: الأصول : 2/285 .
(27) الجنى الداني1/338.
(28) الاصول 1/121.
(29) الاصول 1/419.
(30) الجنى الداني1/403.
(31) الموجز في النحو :39.
(32) الجنى الداني 2/159.
(33) مفتاح العلوم :149.
(34) نحو سيبويه عند النحاة . دراسة وتحقيق . :321.
(35) الشاعر هو الشنفري/ الديوان/ 32.
(36) شرح ابن عقيل : 1/438 .
(37) ينظر:– المقتضب 4/125.
(38) آل عمران/ 154.
(39) ينظر:– المقتضب 4/125
(40) ينظر:– المصدر السابق 4/125، 122، 123، 124.
(41) ينظر:– الانصاف 1/160، المسألة (32).
(42) ينظر:– المفصل في علم العربية 1/185.
(43) ينظر:– شرح الرضي 2/40.
(44) النساء / 43.
(45) ينظر:– شرح الكافية الشافية 1/340–342

(46) البيت لأمرئ القيس، الديوان /19.
(47) ينظر:- الكافية الشافية 1/340-342.
(48) الصافات/ 25.
(49) ينظر:- شرح الكافية الشافية 1/340-342
(50) الجنى الداني 1/191.
(51) الاصول في النحو 2/144.
(52) الكتاب : 2/47(ب) ، 3/503 .
(53) ارتشاف الضرب : 2/235 .
(54) الجنى الداني : 213
(55) الكتاب : 2/47(ب) ، 3/503 .
(56) الجنى الداني 1/209
(57) ينظر: الأصول في النحو: 1/235 . 236 .
(58) الملك : 20 .
(59) الكتاب: 3/152 . 153 .
(60) البيت من شواهد سيبويه : 3/153 ، والمقتضب : 2/361
(61) البغداديات، لأبي علي الفارسي : 280 والأصول في النحو: 1/235 . 236 .
(62) الجنى الداني /545.
(63) الاصول في النحو1/424.
(64) الجنى الداني 1/313.
(65) الاصول في النحو 1/411-412.
(66) ينظر الكتاب : 2/ 308 و2/ 310.
(67) الاصول 1/213.
(68) الكتاب :1/307، 2/225.
(69) الجنى الداني1/315.
(70) الحج /30 .
(71) ينظر : الكتاب 2/307-308 والأصول 1/498-500 واللمع 128 وأسرار العربية 259-260 والمخصص 14/53 .
(72) النساء /171 .
(73) معاني القرآن 1/296 .
(74) الجنى الداني1/315.-316.
(75) الجنى الداني 461 .
(76) الاصول في النحو 1/287.
(77) الكتاب2/384
(78) الجنى الداني :1/461.
(79) الاصول في النحو 1/2.
(80) الاصول في النحو 2/207. والموجز في النحو :33.
(81) الكتاب : 1/452

(82) المقتضب : 71/3 .
(83) شرح السيرافي : 331/2 .
(84) اوضح المسالك الى ألفية ابن مالك 12/1.
(85) الاصول في النحو1/27.
(86) الاصول في النحو 57/1.
(87) نحو سيبويه عند النحاة –دراسة تحقيق وتقويم –:198.
(88) الحلبيات :45.واوضح المسالك 227/1.
(89) وهو :أحمد بن عبد النور المالقي (ت702هـ)
(90) الجنى الداني :494/1.
(91) الجنى الداني 332/1.
(92) هو الأخفش الأكبر عبدالحميد بن عبدالمجيد (ت 177هـ) ، من كبار العلماء بالعربية . لقي الأعراب وأخذ عنهم . وهو أوّل من فسّر الشعر تحت كل بيت ، وما كان الناس يعرفون ذلك قبله، وإنما كانوا إذا فرغوا من القصيدة فسّروها . ينظر : الأعلام 288/3 .
(93) الاصول في النحو1/161.
(94) الجنى الداني1/332.و توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك1/418.
(95) الأصول : 161/1
(96) الكتاب : 326/2 .
(97) ينظر: المقتضب : 200/3 .
(98) شرح الرضي على الكافية : 24/3
(99) شرح الكافية 2/ 51.
(100) الجنى الداني1/502.
(101) الاصول في النحو2/137.
(102) الاصول في النحو2/138.
(103) المقتضب 200/3 .
(104) شرح كتاب سيبويه للسيرافي 79/1 .
(105) ينظر : المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات 271 .
(106) ينظر : شرح المفصل 85–86 .
(107) ينظر : شرح قطر الندى 42 .

المصادر والمراجع

– ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيّان الأندلسي (ت745هـ) ، تح : مصطفى احمد النمّاس ، ط1 ، مطبعة المدني ، مصر ، 1408هـ–1987م .
– أسرار العربية ، لأبي البركات الانباري (ت577هـ) ، تح : د. فخر صالح قدّارة ، ط1 ، دار الجيل ، بيروت ، 1415هـ–1995م .

- الأصول في النحو ، لأبي بكر بن السراج (ت316هـ) ، تح :د.عبد الحسين الفتلي ، ط2 ، 1407هـ-1987م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، أبو محمد عبد الله بن جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت761هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط5 ، دار إحياء التراث العربي ،بيروت ، 1966م.
- الإيضاح في شرح المفصل ، لأبن الحاجب النحوي (ت646هـ) ، تح : د. موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1402هـ-1982م .
- البغداديات ، المسائل المشكلة ، أبو علي النحوي (ت377هـ) ، تحقيق : صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، وزارة الأوقاف ، دار الشؤون الدينية مطبعة العاني ، بغداد ، 1983م
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لأبن مالك (ت672هـ) ، تح : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، 1388هـ-1968م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين الحسن بن أمِّ قاسم المرادي (ت749هـ)، تحقيق: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، ط1، صيدا- بيروت، 1426هـ- 2005م
- الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي (ت749هـ) ، تح : د. طه محسن ، مؤسسة الكتاب للطباعة والنشر ، 1396هـ-1976م .
- الحلبيات : أبو علي الفارسي ، تحقيق : حسن الهنداوي ، دمشق ، دار القلم ، الطبعة الأولى ، 1987م .
- **ديوان امرئ القيس : تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر ، 1958م**
- ديوان الشنفرى، عمر بن مالك، جمع وتحقيق:- إميل يعقوب، دار الكتاب العربي- بيروت، ط2 1991م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني:- أحمد بن عبد الله المالقي (ت 702هـ)، تحقيق:- أحمد محمد الخرط، مطبوعات مجمع اللغة العربية- دمشق ،لات

- سر صناعة الاعراب ، لابي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق:- مصطفى السقا ومحمد الزفزاف وابراهيم مصطفى وعبد الله أمين (لات).
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لابن عقيل (ت769هـ)، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط14 ، مطبعة السعادة ، 1384هـ-1964م .
- شرح الرضي على الكافية ، تح : يوسف حسن عمر ، ط2 ، منشورات جامعة فاريونس ، بنغازي ، 1996م .
- شرح الكافية الشافية، لأبن مالك، تح: علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1420هـ-2000م.
- الكتاب/ سيبويه:- عمرو بن عثمان (ت180هـ)/ تحقيق:- اميل بديع يعقوب/ دار الكتب العلمية- بيروت/ ط1، 1420هـ- 1999م
- مغني اللبيب من كتب الأعاريب ،لابن هشام الأنصاري ، تح : د. مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر ، طهران ، 1978م .
- مفتاح العلوم:- أبو يعقوب يوسف بن ابي بكر محمد بن علي السكاكي (ت626هـ) وفي هامشه كتاب أتمام الدراية لقراء النقاية/ للسيوطي (ت911هـ)، المطبعة الادبية- مصر ط1/ (لات).
- مفتاح العلوم/ السكاكي/ تحقيق:- أكرم عثمان يوسف/ مطبعة دار الرسالة- بغداد/ 1982م
- المفصل في علم العربية ، لجار الله الزمخشري (ت538هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة حجازي ، القاهرة .
- المقتضب ، للمبرد ، تح : محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، 1415هـ-1994م .
- الموجز في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل السراج (ت316هـ)، تحقيق : مصطفى الشويمي وبن سالم دامرجي ،مؤسسة بدران للطباعة ، لبنان .1969م.

الرسائل الجامعية والبحوث :-

1- نحَوُ سِيبَوَيهِ في كُتِبِ النُّحَاةِ (دِراسَةُ تحقِيقٍ وتَقوِيمٍ)رسالة تقدّم بها مازن عبد الرسول سلمان الزيدي الى مجلس كلية الآداب في الجامعة المستنصرية وهي جزء من متطلبات

نيل درجة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية ، وآدابها .بإشراف أ.م.د.صالح هادي القريشي

2- النَّزعَةُ العَقْلِيّةُ عِنْدَ ابنِ السَّراجِ(ت316هـ) في كِتَابهِ ((الأصول في النحو))أطروحة تقدَّم بها :حَيْدَر عَلِي حُلو دَاوُد الخِرْسَان إلى مجلس كلية التربية (صفي الدين الحلي) في جامعة بابل وهي جزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية/ اللغة بإشراف الأستاذ الدكتور صباح عطيوي عبود ربيع الثاني 1432هـ آذار 2011 م